

التخفي خلف مسمى التحالف

غياب التحقيقات الموثوقة والتعويضات عن الهجمات غير القانونية في اليمن

Copyright © 2018 Human Rights Watch

All rights reserved.

Printed in the United States of America

ISBN: 978-1-6231-36499

Cover design by Rafael Jimenez

تدافع هيومن رايتس ووتش عن حقوق الناس في جميع أنحاء العالم. نحقق بدقة في الانتهاكات، ونكشف الحقائق على نطاق واسع، ونضغط على أصحاب السلطة من أجل احترام الحقوق وضمان العدالة. هيومن رايتس ووتش منظمة دولية مستقلة، تعمل كجزء من حركة حيوية لدعم كرامة الإنسان وضمان تمتع الجميع بحقوق الإنسان.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية لديها موظفون في أكثر من 40 بلداً، ومكاتب في أمستردام، بيروت، برلين، بروكسل، شيكاغو، جنيف، غوما، جوهانسبرغ، لندن، لوس أنجلوس، موسكو، نيروبي، نيويورك، باريس، سان فرانسيسكو، سيدني، طوكيو، تورنتو، تونس، واشنطن، وزيوريخ.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا: <https://www.hrw.org/ar>



ISBN: 978-1-6231-36499

أغسطس/آب 2018

التخفي خلف مسمى التحالف غياب التحقيقات الموثوقة والتعويضات عن الهجمات غير القانونية في اليمن

1.....	ملخص
5.....	التوصيات
5	إلى السعودية والإمارات ودول التحالف الأخرى واليمن
5	إلى الفريق المشترك لتقييم الحوادث.....
6	إلى الحوثيين والقوات المتحالفة معهم.....
6	إلى اليمن
6	إلى الولايات المتحدة.....
7	إلى فرنسا.....
7	إلى مساندي التحالف، بما يشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا
7	إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي.....
7	إلى أعضاء مجلس حقوق الإنسان.....

ملخص

يستمرّ النزاع المسلّح في اليمن، الذي تصاعد في مارس/آذار 2015، في قتل وإصابة وتهجير آلاف المدنيين اليمنيين. حتى أغسطس/آب 2018، وثق "مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة" (مفوضية حقوق الإنسان) مقتل 6,592 مدنيا وإصابة 10,470 آخرين في اليمن. أغلب الخسائر التي تم التحقق منها كانت ناتجة عن الغارات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية. كما يعاني عدة ملايين آخرين من نقص في الغذاء والرعاية الطبية. على الرغم من وجود أدلة متزايدة على انتهاكات القانون الدولي من قبل أطراف النزاع، إلا أن الجهود المبذولة لتحقيق المساءلة كانت غير كافية على الإطلاق.

في أغسطس/آب 2016، أعلن التحالف، الذي كان يتكون حينها من السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت، مصر، الأردن، المغرب، السودان، وقطر، النتائج الأولى الصادرة عن "الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن" (الفريق المشترك)، آلية التحقيق التي كان التحالف قد أنشأها حديثاً. كان الفريق المشترك يتكون في الأصل من 14 شخصا يمثلون أبرز دول التحالف، وله صلاحيات التحقيق في الوقائع، جمع الأدلة، وإعداد تقارير وتوصيات حول "الادعاءات والحوادث" أثناء عمليات التحالف في اليمن.

في هذا التقرير، تدرس هيومن رايتس ووتش الطريقة التي اعتمدها الفريق المشترك للتحقيق في التزام التحالف بقوانين الحرب، والضرر اللاحق بالمدنيين، باعتماد التحليل اللاحق للضربات. وجد التقرير أن النتائج العلنية التي توصل إليها الفريق المشترك، بعد سنتين من انطلاق تحقيقاته في غارات التحالف، تستمر في تأكيد العديد من المشاكل الأساسية نفسها التي شابته نتائج الأولى. كما تبرز المعلومات القليلة المتاحة للعموم عجز الفريق المشترك بشكل عام – لأسباب غير واضحة – عن إجراء تحقيقات موثوقة ومحايدة وشفافة في انتهاكات قوانين الحرب المزعومة للتحالف.

إبراز بعض بواعث قلق "هيومن رايتس ووتش" حيال عمل الفريق المشترك، يتناول هذا التقرير التناقضات المتعلقة بالوقائع والتناقضات القانونية بين تقارير الفريق المشترك وهيومن رايتس ووتش وتحليلهما لـ 17 ضربة. أثارت النتائج العلنية للفريق المشترك أسئلة جدية بشأن الطرق التي اعتمدها في تحقيقاته وفي تطبيق القانون الإنساني الدولي. توصلت أطراف أخرى، مثل "فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة"، "منظمة العفو الدولية"، و"أطباء بلا حدود" إلى نتائج مماثلة بشأن إخفاقات الفريق المشترك في تحقيقاته الخاصة بضربات أخرى.

على امتداد العامين الماضيين، لم يلتزم الفريق المشترك بالمعايير الدولية المتعلقة بالشفافية والحياد والاستقلالية. أنشئ الفريق في فترة شهدت أدلة متزايدة على انتهاكات التحالف، لكنه لم يلبّ حتى صلاحياته المحدودة لتقييم "الادعاءات والحوادث" التي حصلت أثناء العمليات العسكرية للتحالف. لم يكتفِ الفريق المشترك بإجراء تحقيقات تفتقر إلى منهجية شفافة، ولكن يبدو أنه فشل في إجراء تحليل معمق لقوانين الحرب في تحقيقاته، فتوصل إلى استنتاجات خاطئة ومشكوك فيها. اكتفى الفريق المشترك على ما يبدو بالتحقيق في الغارات الجوية للتحالف، دون غيرها من الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي من قبل أعضاء التحالف، مثل انتهاكات دولة الإمارات العربية المتحدة بحق المحتجزين.

في 31 يوليو/تموز 2018، ذكر الفريق المشترك أنه حقق في الحادثة الـ 79. نُشر أغلب بيانات الفريق على الموقع الإخباري الرسمي للسعودية، لكن لا يوجد ترقيم لجميع التحقيقات. راجعت هيومن رايتس ووتش البيانات العلنية التي نشرها الفريق المشترك بالإنجليزية والعربية، والمؤتمرات الصحفية التي قدمها المتحدث باسم الفريق منذ أغسطس/آب 2016. كما قابلت أعضاء من منظمات أخرى تتابع عمل الفريق المشترك، وحددت 75 تقريراً لهذا الفريق. لكن يبقى من غير الواضح ما إذا كان الفريق المشترك قد نشر النتائج الأربع المتبقية للعلن أو إن كان يوجد سبب آخر للتناقض في الأرقام. في التقارير الـ 75:

- ألقى أعضاء التحالف من المسؤولية في الغالبية العظمى للهجمات؛

- توصل في معظم الحالات إلى أن التحالف تصرف بشكل قانوني أو أنه لم ينفذ الهجوم المذكور أو أنه حصل خطأ "غير مقصود"، غالبا ما تم إرجاعه إلى هفوات تقنية.
- أوصى التحالف بتقديم مساعدة في حوالي 12 هجوما، دون التوصل إلى حصول أخطاء بالضرورة:
 - 5 من الهجمات الـ 12 ناتجة عن أخطاء تقنية؛
 - 4 من الهجمات الـ 12 حصلت فيها أخطاء "غير مقصودة" أخرى، منها معطيات استخبارية مغلوطة، أحوال جوية سيئة، عدم التعرف على أحد المباني على أنه مستشفى، وخطأ يتعلق بمنصة إطلاق صواريخ؛
 - وفي هجوم آخر، أوصى الفريق المشترك بالمساعدات لحصول خسائر مدنية.
- أوصى باتخاذ "إجراءات مناسبة" – إما المزيد من التحقيقات أو اتخاذ إجراءات تأديبية – في هجوميين:
 - توصل إلى أن أعضاء التحالف خرّقوا قواعد الاشتباك في أحد الهجوميين وأوصى بالتحقيق في خرّق محتمل في الهجوم الآخر.

لا يقدم الفريق المشترك أي معلومات بشأن قراراته المتعلقة بنشر نتائج تحقيقاته أو عدمه، وتوقيت القيام بذلك. يبدو أن 3 دفعات من نتائج التحقيقات نُشرت للردّ على أحداث دولية. فقد نشر الفريق المشترك نتائج في 12 سبتمبر/أيلول 2017 أثناء مناقشات "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" بشأن إمكانية إنشاء آلية تحقيق دولية في انتهاكات اليمن؛ استخدم الدبلوماسيون السعوديون وحلفاؤهم النتائج التي نشرها الفريق المشترك لدحض الحاجة إلى هذه الآلية. في 5 مارس/آذار 2018، نشر الفريق المشترك بعض النتائج، مباشرة قبل سفر وليّ العهد وقائد التحالف محمد بن سلمان إلى المملكة المتحدة للقاء مسؤولين بريطانيين كبار. وفي 7 يونيو/حزيران 2018، نشر الفريق المشترك نتائج قُبيل هجوم كبير شنه التحالف للسيطرة على المدينة، كان قد أثار مخاوف من أن مهاجمة أهم ميناء يماني ستكون لها نتائج إنسانية وخيمة على السكان.

لم يتطرق الفريق المشترك إلى بعض انتهاكات التحالف للقانون الدولي. منذ مارس/آذار 2015، قدّم مسؤولو التحالف بشكل متكرر تصريحات خاطئة حول التزام التحالف بقوانين الحرب. بعد نفي متكرر لاستخدام التحالف لذخائر عنقودية محظورة على نطاق واسع في اليمن، زعم التحالف في أواخر 2016 أنه استخدم نوعا واحدا من الذخائر العنقودية على الأقل بشكل قانوني. قبل هذا الاعتراف، وثقت هيومن رايتس ووتش 17 هجوما بذخائر عنقودية مختلفة عن نوع الذخائر الذي اعترف التحالف باستخدامه. لم يُجر الفريق المشترك أي تحقيقات جدية في أي من هذه الهجمات بالذخائر العنقودية.

كثيرا ما تزعم الولايات المتحدة، وهي طرف في النزاع بسبب دعمها التشغيلي واللوجستي والاستخباراتي للتحالف، والمملكة المتحدة، التي تساند التحالف، أن التحالف "حسن" أساليب الاستهداف أثناء النزاع. بصفتها أكبر مزودين للسعودية بالأسلحة، استمرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في بيع أسلحة بقيمة مليارات الدولارات للسعودية وأعضاء التحالف الآخرين طيلة النزاع. في 6 هجمات حقق فيها الفريق المشترك وبتناولها في هذا التقرير، وجدت هيومن رايتس ووتش أنه تم استخدام ذخائر مصدرها الولايات المتحدة. أكد مسؤولون أن جهود التحالف في التحقيق عبر الفريق المشترك تبرز حسن نية السعودية وأطراف التحالف الآخرين في بذل جهود للامتثال للقانون الإنساني الدولي.

قد تُواجه هذه الدول التي تستمرّ في بيع الأسلحة للسعودية – بما فيها الولايات المتحدة، المملكة المتحدة وفرنسا – خطر التواطؤ في الهجمات غير القانونية مستقبلا، خصوصا وأنّ تطمينات التحالف باتخاذ إجراءات أثبتت أنها مجرد ادعاءات جوفاء.

وعد التحالف مرارا بتقليل الخطر الذي يواجهه المدنيون في عملياته العسكرية المستقبلية، لكن انعدام الشفافية جعل عمل المراقبين المستقلين على تحليل مدى وجود تغييرات في عمل التحالف أمرا شبه مستحيل، ناهيك عن تنفيذ هذه التغييرات. واصلت هيومن رايتس ووتش توثيق هجمات التحالف في 2017 و2018 التي يبدو أنها انتهكت قوانين الحرب.

التحقيقات المحايدة في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب هي مجرد خطوة أولى للالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة على الانتهاكات وتحقيق العدالة للضحايا. تدعو هيومن رايتس ووتش الدول أعضاء التحالف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والتحقيق في الانتهاكات الخطيرة المزعومة التي ارتكبتها قواتها المسلحة والأشخاص الخاضعين لولايتها، مقاضاة العسكريين المتورطين في جرائم حرب، تقديم تعويضات لضحايا الهجمات غير القانونية ودعم إحداث آلية موحدة وشاملة لتقديم المساعدات على سبيل تعويضات "مواساة" للمدنيين الذين يعانون من خسائر جزاء العمليات العسكرية، بصرف النظر عما إذا كان الهجوم قانونياً.

عدم التزام التحالف بقوانين الحرب يتجاوز بكثير مظاهر الإخفاق التي يحتويها أي تحقيق للفريق المشترك. لقد حقق الفريق المشترك فقط في جزء من هجمات التحالف التي أعدت المنظمات الحقوقية والأمم المتحدة بشأنها تقارير تضمنت مخاوف تتعلق بقوانين الحرب. حققت هيومن رايتس ووتش في 88 هجوماً بدأ غير قانوني للتحالف منذ مارس/آذار 2015، بينما حقق الفريق المشترك في حوالي ربع هذا العدد فقط. كما حققت الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية في عشرات الغارات الجوية الأخرى للتحالف والتي بدت غير قانونية. في الكثير من هذه الهجمات، لم يعترف مسؤولو التحالف والفريق المشترك بدور التحالف. وجد فريق خبراء تابع للأمم المتحدة أنه باستثناء 10 هجمات حقق فيها في 2017، لم "يُقرّر [التحالف] بمشاركته في أي هجمات، ولم يوضح للرأي العام الهدف العسكري الذي كان يرجو تحقيقه".

الكثير من الهجمات التي شنتها قوات التحالف والتي يبدو أنها انتهكت قوانين الحرب تتضمن أدلة على حصول جرائم حرب، أي أنها انتهاكات خطيرة نفذها أشخاص بقصد إجرامي. لم تبذل تحقيقات الفريق المشترك أي جهود واضحة لتحديد المسؤولية الجنائية الفردية في الغارات الجوية غير القانونية. هذه المحاولة لحماية أطراف النزاع والعسكريين الأفراد من المسؤولية الجنائية هي في حد ذاتها انتهاك لقوانين الحرب. يواجه القادة السعوديون والإماراتيون، الذين تلعب بلدانهم دوراً محورياً في عمليات التحالف العسكرية، مسؤولية قانونية محتملة في إطار مسؤولية القيادة، أي المسؤولية المنجزة عن كون القائد على علم أو ينبغي له أن يعلم بالانتهاكات التي ارتكبتها مرؤوسه، دون أن يتخذ إجراءات كافية لمنعهم من ذلك أو معاقبتهم. ما زال العديد من كبار القادة السعوديين والإماراتيين الذين لعبوا دوراً بارزاً في العمليات العسكرية أثناء النزاع في مناصب ذات قوة وسلطة.

رغم أن الفريق المشترك أوصى التحالف بتقديم "مساعدة" أو "اتخاذ إجراءات" في عدد صغير من الضربات، إلا أن هيومن رايتس ووتش لا تعلم بأي خطوات ملموسة اتخذها التحالف لتقديم تعويضات أو محاسبة أشخاص عن جرائم حرب محتملة. بشكل استثنائي، أفادت "اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان" في اليمن بأن الحكومة اليمنية أحالت العديد من الضباط اليمنيين إلى محكمة عسكرية يمنية لمحاكمتهم.

في 10 يوليو/تموز 2018، أصدر الملك السعودي أمراً "بالعفو عن كافة العسكريين المشاركين في عملية إعادة الأمل من العقوبات العسكرية والمسلحية الصادرة بحقهم [منذ أبريل/نيسان 2015]". لم يوضح هذا التصريح الشامل وذو الصياغة المبهمة أي قيود منطبقة على العفو، إن كانت موجودة أصلاً.

ارتكبت القوات الحوثية المعارضة للتحالف أيضاً انتهاكات متعددة لقوانين الحرب، بما فيها جرائم حرب محتملة. وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام الحوثيين للأغام مضادة للأفراد، استخدام الجنود الأطفال، قصف مدن يمنية بشكل عشوائي، تعذيب المحتجزين، وغيرها من الانتهاكات. لا تعلم هيومن رايتس ووتش باتخاذ الحوثيين أي خطوات ملموسة للتحقيق في الهجمات غير القانونية المحتملة أو محاسبة أي شخص.

سبق وأن فرض "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" حظر سفر وتجميد أموال على قادة حوثيين وحلفائهم السابقين عبر آلية عقوبات تسمح باستهداف الأشخاص المتورطين في انتهاك القانون الإنساني الدولي. غير أن المجلس لم يفعل الشيء نفسه مع الحكومة اليمنية أو أعضاء التحالف، رغم وجود أدلة على تورط التحالف في أعمال تستوجب عقوبات. تستطيع كل دولة اقتراح أسماء على "لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة" بشأن اليمن، ما يؤدي إلى النظر

الفوري في هذه المقترحات من قبل مجلس الأمن. ما لم يتوقف التحالف عن هجماته غير القانونية، ولم يحقق بجدية في الهجمات غير القانونية المزعومة، ولم يلاحق المتورطين قضائياً، ولم يقدم تعويضات للضحايا المدنيين، فإن مجلس الأمن مطالب بالنظر فوراً في فرض عقوبات مركزة على الأشخاص الذين يتقاسمون الجزء الأكبر من المسؤولية في انتهاكات التحالف لقوانين الحرب، لا سيما ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وغيره من كبار قادة التحالف.

عدم إجراء الدول المتحاربة تحقيقات سريعة وموثوقة ومحيدة في جرائم الحرب يعني ضرورة اللجوء إلى السبل الأخرى المتاحة للحفاظ على مسار العدالة. على مجلس حقوق الإنسان تجديد وتعزيز ولاية وهيكلية الإبلاغ الخاصة بـ "فريق الخبراء البارزين" بشأن اليمن، الذي يقدم حالياً تقارير غير مباشرة لمجلس حقوق الإنسان. على الحكومة اليمنية، وهي ملزمة بحماية جميع اليمنيين من أي ضرر، الانضمام بشكل مستعجل إلى "المحكمة الجنائية الدولية". على السلطات القضائية في الدول الأخرى أيضاً فتح تحقيقات بشأن الأشخاص الذين يُشتبه في ارتكابهم جرائم حرب بموجب الولاية القضائية العالمية وبما يتماشى مع قوانينها الوطنية. على الدول الاستمرار في عملية جمع الأدلة الجنائية لإجراء ملاحقات قضائية مستقبلاً.

التوصيات

إلى السعودية والإمارات ودول التحالف الأخرى واليمن

- الالتزام بقوانين الحرب، بما فيها حظر الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، أو التي لا تفرّق بين الأعيان المدنية والعسكرية، أو التي تُسبّب خسائر مدنية غير متناسبة مع الميزة العسكرية المرجوة.
- إجراء تحقيقات ذات مصداقية ومحايدة وشفافة في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب التي شاركت فيها قواتها الوطنية المسلحة في اليمن.
- ملاحقة العسكريين المتورطين في جرائم حرب في اليمن قضائياً كما يجب، بما يشمل مسؤولية القيادة.
- دعم إجراء تحقيقات ذات مصداقية ومحايدة وشفافة من قبل الفريق المشترك لتقييم الحوادث.
- تقديم تعويضات سريعة وكافية للضحايا المدنيين وعائلاتهم عن القتلى والمصابين والأضرار التي لحقت بالممتلكات بسبب الضربات غير القانونية. اعتماد آلية موحدة وشاملة لتقديم مساعدات في شكل تعويض "مواساة" للمدنيين الذين لحقت بهم خسائر جرّاء العمليات العسكرية، بصرف النظر عن قانونية الهجمات.
- إنشاء آلية لإيصال نتائج التحقيقات إلى الضحايا المدنيين وأقاربهم، حتى وإن لم تكن عمليات دفع التعويضات ممكنة في الوقت الحالي. النظر في أشكال تعويض غير مالية، مثل الاعتذار أو اتخاذ إجراءات مؤقتة.
- نشر أرقام عن عدد ضحايا الغارات الجوية بشكل منتظم، بما يشمل القوات المشاركة فيها. نشر المنهجية المعتمدة في التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومراجعتها باستمرار لتعزيز الدقة. مقابلة الشهود وإجراء زيارات تفتيش للمواقع كلما أمكن.
- ضمان الالتزام الكامل لقواعد الاشتباك بقوانين الحرب، ومراجعتها باستمرار للحد من الخسائر المدنية.
- اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين، بما يشمل إصدار تحذيرات سابقة للهجمات كلما أمكن.
- عدم استخدام الأسلحة المتفجرة التي تخلف آثاراً واسعة في المناطق المأهولة بالسكان. الكف عن استخدام الأسلحة العشوائية بطبيعتها، مثل الذخائر العنقودية، في جميع الظروف.

إلى الفريق المشترك لتقييم الحوادث

- إصدار توضيح علني للإجراءات المعتمدة لتحديد الحوادث التي تخضع للتحقيق، وتقديم قائمة بالحوادث التي هي في طور التحقيق.
- الإسراع في نشر نتائج التحقيقات، بما يشمل الخلاصات، وتقليص إخفاء المعلومات إلى أدنى حدّ ممكن.
- إنشاء آلية لإطلاع الضحايا المدنيين وعائلاتهم على نتائج التحقيقات.
- إدراج القوات المسلحة التي شاركت في هجمات معينة في نتائج التحقيقات المنشورة، بما يشمل سلسلة القيادة، الاستخبارات التكتيكية، وعمليات الدعم، مثل التزويد بالوقود جواً، والاشتباك التكتيكي.
- إدراج معلومات حول إجراءات المحاسبة المتخذة من قبل أعضاء التحالف المعنيين في نتائج التحقيقات المنشورة، بما في ذلك الإجراءات التأديبية والملاحقات الجنائية، والتعويضات أو المدفوعات على سبيل الموساة المقدمة إلى الضحايا المدنيين وعائلاتهم في حال وجودها.

- تقديم معلومات إلى الضحايا وعائلاتهم عن كيفية تقديم ادعاءات بحصول خسائر. وضع معايير عامة تُطبّق عند دفع التعويضات.
- التحقيق في انتهاكات قوانين الحرب التي تتجاوز الاستهداف، مثل استخدام الذخائر العنقودية والانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز.
- التعاون مع المنظمات اليمنية وغير الحكومية والأمم المتحدة، بما فيها السعي إلى الحصول على معلومات وتقاسم المعلومات في إطار ما هو ممكن. توفير توجيهات للمنظمات والأفراد لإعلام الفريق المشترك بالحوادث التي تتسبب في خسائر مدنية أو التي قد تنتهك قوانين الحرب.
- مساعدة الحكومات التي تجري تحقيقاتها الخاصة في انتهاكات قوانين الحرب المزعومة.
- الاستخدام الكامل لأدوات التحقيق المتاحة، وهذا يشمل الاستخبارات العسكرية، المعلومات المتعلقة بالعمليات، فيديوهات الاستهداف، والحصول على معلومات من الموقع المستهدف ومقابلة الشهود كلما أمكن. وإن كانت التحقيقات الميدانية غير ممكنة، يجب استكشاف سُبل إجراء مقابلات أو على الأقل الاتصال بالشهود.
- تقديم معلومات عامة عن أعضاء الفريق المشترك، بما يشمل مناصبهم، والخبرات القانونية أو العسكرية ذات الصلة، وهيكلية الإبلاغ.

إلى الحوثيين والقوات المتحالفة معهم

- التقيّد بقوانين الحرب، بما يشمل حظر الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، أو التي لا تفرّق بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التي تتسبب في خسائر مدنية غير متناسبة مع الميزة العسكرية المرجوة.
- إنزال العقاب المناسب بالقادة والمقاتلين المتورطين في انتهاكات للقانون الدولي.
- ضمان معاملة جميع المحتجزين بشكل إنساني، وتمكينهم من الاتصال بمحاميين وبعائلاتهم. ينبغي عدم احتجاز الأفراد إلا إذا قبض عليهم وهو يقاتلون أو لأسباب أمنية قاهرة.
- عدم استخدام الأسلحة المتفجرة التي لها آثار واسعة في المناطق السكنية. الكف عن استخدام الأسلحة العشوائية بطبيعتها، مثل الألغام المضادة للأفراد، في جميع الظروف.
- تجنّب وضع أعيان عسكرية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، واتخاذ إجراءات لإبعاد المدنيين عن المناطق المستهدفة.

إلى اليمن

- الانضمام إلى "نظام روما الأساسي" المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

إلى الولايات المتحدة

- إجراء تحقيقات في أي غارة جوية توجد أدلة ذات مصداقية على احتمال انتهاكها لقوانين الحرب وشاركت فيها الولايات المتحدة، بما يشمل مدّ الطائرات المشاركة بالوقود، تقديم معلومات تتعلق بالاستهداف أو معلومات استخباراتية، أو غيرها من أشكال الدعم التكتيكي.
- إصدار توضيح علني بشأن الدور الأمريكي في النزاع، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتقليل عدد الضحايا المدنيين في العمليات الجوية والتحقيق في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب.

إلى فرنسا

- إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق في مبيعات الأسلحة الفرنسية إلى السعودية وأعضاء التحالف الآخرين.

إلى مساندي التحالف، بما يشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا

- بالنظر إلى استمرار التحالف في عدم إجراء تحقيقات ذات مصداقية في الانتهاكات المزعومة، بما يشمل الفريق المشترك، واستمرار انتهاكات قوانين الحرب، ينبغي تعليق جميع مبيعات الأسلحة إلى السعودية حتى تكف عن غاراتها الجوية غير القانونية في اليمن وتحقق بشكل موثوق في الانتهاكات المزعومة.
- الكف عن تزويد أطراف النزاع في اليمن بأي أسلحة أو ذخائر أو معدات عسكرية حين يوجد خطر حقيقي يتعلق باستخدام هذه الأسلحة في اليمن لارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- حث أعضاء التحالف على تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي

- مطالبة فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات بشأن اليمن بإصدار تقرير خاص بالأفراد المتورطين في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المنطبق أو في منع وصول المساعدات الإنسانية، بما يشمل سلسلة القيادة والمراقبة والقادة المسؤولين في التحالف الذي تقوده السعودية.
- فرض عقوبات مركزة على محمد بن سلمان وكبار القادة الآخرين المسؤولين عن عمليات عسكرية تسببت في انتهاكات واسعة لقوانين الحرب دون أن يتخذوا خطوات جادة لوضع حد لهذه الانتهاكات.

إلى أعضاء مجلس حقوق الإنسان

- تجديد وتعزيز ولاية فريق الخبراء البارزين بشأن اليمن، تعزيز هيكلته حتى يُعدّ تقارير مباشرة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتشديد اللغة المتعلقة بالمحاسبة.